المرصد العمالي الأردني
Jordan Labor Watch

Phenix الفينيق
للدراسات الإقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

تقرير

بمناسبة يوم العمال العالمي

تحديات غير مسبوقة للعاملين في الأردن

إعداد:

المرصد العمالي الأردني

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

1 أيار 2020

تقديم

يأتي يوم العمال العالمي لعام 2020 في ظل ظروف صحية واقتصادية صعبة جدا، حيث تواجه البشرية تفشي فيروس "كورونا المستجد"، الذي أصاب أكثر من ثلاثة ملايين انسان، واودى بحياة أكثر من مائتي ألف انسان حتى لحظة اعداد هذا التقرير. وأصبح بحكم المؤكد أن تأثيرات هذا الوباء ستؤثر على مختلف مجالات الحياة. وانه وبالقدر الذي تؤثر فيه هذه الجائحة على النظم الصحية في جميع دول العالم، وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية والعاملين فيها، فإن العاملين بأجر بمختلف أنواعهم، سيدفعون الثمن الأغلى من مستويات معيشتهم وسبل عيشهم.

وتفيد مختلف المؤشرات أن أزمة "كورونا المستجد" سوف تضاعف من التحديات والاختلالات التي يعاني من سوق العمل الأردني وعلى وجه الخصوص معاناة العاملين بأجر. حيث كان يعاني سوق العمل قبل الأزمة من معدلات المشاركة الاقتصادية المنخفضة وخاصة بين النساء، ومعدلات البطالة المرتفعة جدا، وضعف تمتع غالبية العاملين الأردنيين بمعايير العمل اللائق بمختلف أبعاده.

ومناسبة يوم العمال العالمي، نستثمرها سنويا في المرصد العمالي الأردني التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية للوقوف على أوضاع سوق العمل الأردني والتحديات التي يواجهها، إضافة الى تحليل التحديات التي يواجهها عمال الأردن، وفي هذا العام سنتوقف عند تأثيرات وباء "كورونا المستجد" على أوضاع سوق العمل والعاملين في الأردن:

1. أكدت مختلف التوقعات العالمية التي تجريها المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية الى جانب مراكز البحوث الدولية أن الاقتصاد العالمي والاقتصادات الوطنية المختلفة ستعاني من حالة كساد لم يشهده العالم منذ الكساد الكبير الذي ضرب العالم في نهاية عقد العشرينات من القرن الماضي، حيث أشار صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي سيسجل نموا سالبا (انكماش) خلال العام الجاري 2020 بمقدار (-3.0) بالمئة، تتفاوت بين دولة وأخرى، وفي ذات السياق يتوقع أن يسجل الاقتصاد الأردني نموا سالبا (انكماش) في العام الجاري بمقدار (-3.7)[1].

2. سوف تلقي حالة انكماش الاقتصاد العالمي بظلالها الصعبة على أسواق العمل بمختلف أبعادها ومكوناتها، ولعل الخطر الرئيس يتمثل في توقعات منظمة العمل الدولية بخسارة العالم لما يقارب 10.5 بالمئة من الوظائف الموجودة في العالم، بواقع (305) مليون وظيفة.[2] وأن الدول الفقيرة والمتوسطة الدخل سوف تتأثر أكثر من الاقتصادات القوية بآثار الأزمة، وتؤكد ذات المنظمة أن العاملين الفقراء سوف يتأثرون أكثر من غيرهم من العاملين جراء هذه الأزمة، لذلك تشير توقعات ذات المنظمة أن ما يقارب ثلاثة أرباع القوى العاملة غير المنظمة سوف تخسر جانبا من مصادر رزقها.[3]

3. من المتوقع وفق تقديرات منظمة العمل الدولية أعلاه، أن يخسر الأردن ما يقارب 140 ألف وظيفة من العاملين في الاقتصاد المنظم، بنسبة 10.5 بالمئة من الوظائف المنظمة الموجودة في الأردن، والتي تقدر بحوالي 1.35 مليون عامل وعاملة تقريبا بمختلف الوظائف في القطاعين العام والخاص.

4. من المتوقع أن تتراجع جراء هذه الأزمة سبل كسب العيش لما يقارب 900 ألف عامل وعاملة في الأردن من العمالة غير المنظمة من أصل 1.25 مجمل القوى العاملة غير المنظمة في الأردن ويشمل ذلك الأردنيين وغير الأردنيين – سواء كانوا يعملون في الاقتصاد المنظم أو غير المنظم– وذلك استنادا الى تقديرات منظمة العمل الدولية أعلاه. وهؤلاء العاملين والعاملات ينتشرون في غالبية القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع الانشاءات بمختلف احجامه وفروعه، وقطاع الزراعة والمحلات التجارية الصغيرة وسائقو سيارات الركوب والنقل الصغيرة والمتوسطة مثل (التكسي الأصفر والسرفيس وباصات الكوستر والبكبات وغيرها) والمطاعم بمختلف مستوياتها وصالونات التجميل ومحلات صيانة السيارات وأعمال السكرتارية والمدارس الخاصة والحضانات وجميع عمال المياومة وغيرها من قطاعات الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر.

[1] https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020
[2] https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_743165/lang--ar/index.htm
[3] المرجع السابق

5. في ضوء المؤشرات المتوقعة أعلاه، يتوقع أن ترتفع معدلات البطالة في الأردني جراء أزمة فيروس "كورونا المستجد" بشكل ملموس، وكما هو معروف فإن معدلات البطالة في الأردن كانت عالية جدا، حيث بلغت 19.0 بالمائة في نهاية عام 2019 ، موزعة بين الذكور بنسبة 17.7 بالمئة، وبين الاناث 24.1 بالمئة.[4] تركزت بين فئة الشباب ما بين 15 و 24 عاما –من غير الجالسين على مقاعد الدراسة– حيث تتراوح بينهم ما بين 39 – 48 بالمئة، الى جانب معدل منخفض جدا لمعدلات المشاركة الاقتصادية المنقحة (قوة العمل منسوبة الى مجموع السكان)، حيث بلغت في نهاية عام 23.4 بالمائة.[5]

6. ما أن بدأت أزمة وباء "كورونا المستجد" حتى بدأ العمال في الأردن بنوعيهم –المنظمين وغير المنظمين– بدفع ثمن تداعياته، حيث بدأت عمليات فصل لاف العاملين من العمل، وعدم تسليم الأجور، والخصم من الأجور بدل العطلة الرسمية التي أعلنتها الحكومة في إطار إجراءاتها الوقائية لمنع انتشار الفيروس. وفقد الاف العاملين المنظمين وظائفهم، وعشرات الاف العاملين غير المنظمين فقدوا مصادر رزقهم، جانب منهم بشكل مؤقت وجانب آخر بشكل مؤقت.

7. بالإضافة الى الانخفاض الكبير في مستويات أجور الغالبية الكبيرة من العاملين في الأردن في القطاعين العام والخاص قبل دخول أزمة وباء "كورونا المستجد"، إذا ما أخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار لمختلف السلع والخدمات واتساع رقعة العمالة الفقير، فإن الإجراءات الحكومية الجديدة في إطار استجابتها لتداعيات الوباء دفعت باتجاه تخفيض أجور العاملين في القطاع الخاص بشكل ملموس يصل الى حد 30 بالمئة في مؤسسات القطاع الخاص التي تعمل بكامل طاقاتها أثناء فترة الحجر الصحي. حيث كان يبلغ متوسط الأجر الشهري للعاملين المشتركين في الضمان الاجتماعي في عام 2018 مبلغ (525) ديناراً، بلغت لدى الذكور (544) دينارا شهريا، ولدى الاناث (475) دينارا شهريا، وأن ما يقارب ثلثي العاملين في الأردن (66.1) بالمئة يحصلون على رواتب شهرية تبلغ 500 دينارا فما دون.[6]

8. أن اختيار الحكومة الطريق الذي يجنبها أي التزامات مالية تجاه منشآت الأعمال الخاصة المتضررة من التداعيات التي خلفها توقف الأنشطة الاقتصادية في غالبية القطاعات الاقتصادية والعاملين فيها، الى جانب العاملين بشكل غير منظم. وعملت على تحميل تبعات هذه الأزمة على العاملين والمؤسسات التي يعملون فيها لوحدهم، على خلاف استجابات عدد كبير من دول العالم، حيث خصصت هذه الدول موارد حكومية من مصادر مختلفة لدعم منشآت الأعمال، والعالمين فيها، وكل دولة حسب قدراتها وامكانياتها الاقتصادية والمالية. هذا الخيار دفع الكثيرين من أصحاب الأعمال الى انهاء خدمات (فصل) عدد من العاملين لديها بأعداد متفاوتة تبعا لحجم الضرر الذي تعرضت له، وبعضها الآخر توقف عن دفع أجور العاملين لديه أو بعضهم، وما زالت تداعيات هذا الخيار تتدحرج حتى الان مثل كرة الثلج. وسيدفع هذا الخيار العديد من مؤسسات الأعمال الى اغلاق أبوابها، والعاملين فيها سينضمون الى مئات الاف المتعطلين عن العمل، وبالتالي ستتعمق اختلالات سوق العمل ومعاناة العاملين.

[4] دائرة الإحصاءات العامة، تقرير البطالة للربع الرابع 2019، آذار 2020.
[5] المرجع السابق
[6] المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي، 2018.

9. أثبتت الأزمة أن هنالك قصورا كبيرا في منظومة الحماية الاجتماعية للعاملين في الأردن، حيث أن ما يقارب نصف القوى العاملة غير محمية بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، وهذا يعود الى اتساع رقعة التهرب التأميني لمؤسسات الأعمال الملزمة قانونيا بتسجيل العاملين فيها، وارتفاع تكلفة الاشتراك في الضمان الاجتماعي والتي تصل الى (21.75) بالمئة من مجمل الرواتب، وعدم صلاحية تطبيق خيار "الاشتراك الاختياري" للتسجيل في الضمان الاجتماعي، اذ أن تكلفة الاشتراك بموجبة تبلغ 17.5 بالمئة من قيمة أجر العامل - فمن يستطيع أن يستغني من هؤلاء العاملين عن هذه النسبة من أجره الشهري، ليدفعها الى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

10. من المتوقع أن يتم الاستغناء عن أعداد كبيرة من الأردنيين العاملين في دول الخليج العربي، جراء الأزمة المزدوجة التي تضرب اقتصادات هذه الدول، حيث تشير توقعات مؤكدة أن اقتصاداتها ستواجه حالة ركود اقتصادي عميق خلال الفترة الزمنية القادمة بسبب تداعيات انتشار فيروس "كورونا المستجد"، والانخفاض الكبير جدا في أسعار النفط، وبالتالي تراجع إيرادات هذه الدول بشكل كبير، مما سيخلق تحديا إضافيا للاقتصاد الأردني وسيؤدي الى زيادة معدلات البطالة بشكل كبير.

11. يقدم هذا التقرير مجموعة من التوصيات لتجاوز أزمة فيروس "كورونا المستجد" تتمثل فيما يأتي:

- ضرورة اشراك كافة أطراف الحوار الاجتماعي (الحكومة والقطاع الخاص والنقابات والمجتمع المدني) في تقييم آثار هذه الأزمة بمختلف أبعادها ورسم سياسات الاستجابة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن فيروس "كورونا المستجد".
- ضرورة اجراء دراسة تقييمية تفصيلية سريعة للوقوف على درجة تأثر القطاعات الاقتصادية المختلفة بهذه الأزمة، بهدف تحديد القطاعات الفرعية التي تضررت أو استفادت جرائها، وبناء تصورات لتوقعات مستقبلية لاتجاهات الضرر والاستفادة ومستوياتها.
- ضرورة تقديم حزم دعم مالي لتحفيز منشآت الأعمال الخاصة التي تضررت من الأزمة (وفق الدراسة التقييمية المقترحة أعلاه) وتمكينها من دفع أجور العاملين لديها بشكل منتظم خلال الأشهر القليلة القادمة تبعا لتوقعات تأثير الأزمة.

- تخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي بشكل ملموس مع الحفاظ على كافة المنافع التأمينية، لتشجيع منشآت الأعمال على عدم التهرب من تسجيل العاملين لديها في الضمان الاجتماعي، والتقليل من عمليات تسريح الموظفين الموجودين، ولتخفيض تكاليف خلق الوظائف في القطاع الخاص.
- إعادة النظر بآلية "الاشتراك الاختياري" المعمول بها في إطار منظومة الضمان الاجتماعي، بحيث يتم تخفيضها بشكل ملموس، يستطيع العاملون لحسابهم الخاص والعاملين بنظام المياومة من التسجيل، لتمكينهم من التمتع بمختلف الحمايات الاجتماعية الأساسية التي تقدمها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

- تقديم الدعم والمساعدة المالية للعاملين غير المنظمين من خلال توسيع المساعدات التي بدأت بتقدمها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ووزارة التنمية الاجتماعية لتشمل جميع الذين توقفت أعمالهم، وذلك من خلال تخفيف شروط الاستحقاق لهذه المساعدات.
- توسيع نطاق المساعدات العينية التي تقدمها المؤسسات الرسمية لتشمل العمالة المهاجرة (الوافدة) التي تعمل بشكل غير منظم، وتمكين منظمات المجتمع المدني من المساهمة في تقديم المساعدات العينية والنقدية المباشرة لهم. وفي هذا المجال مطلوب من المنظمات الدولية المختلفة أن تتحمل مسؤولياتها تجاه العمالة المهاجرة (الوافدة) من خلال تقديم المساعدات النقدية والعينية.
- تكثيف الجهود الرسمية مع حكومات دول الخليج العربي بهدف عدم الاستغناء عن العاملين الأردنيين فيها من العاملين في القطاعات العامة، ومطالبتها بتشجيع القطاعات الخاصة فيها لعدم الاستغناء عن العاملين الأردنيين.